القسم الرابع

إسلاميو «تنظيم القاعدة» من المصريين..

المسار والمصير

obeikandl.com

obeikandl.com

بعد أن عرضنا لتجربة المشروعات الإسلامية السياسية فى مصر، وأنها يمكن أن تساهم فى القضاء على ظاهرة العنف فى الداخل، من خلال السماح لهؤلاء الإسلاميين بالتعبير العلنى عن آرائهم عبر هذه الوسائل المشروعة، فضلاً عن دورها فى استقطاب عدد كبير من إسلاميى الخارج، فى ظل وجود منابر رسمية يستطيعون من خلالها التعبير عما يؤمنون به من أفكار، ويمكن أن يتم التحاور معهم ونبذ هذه الأفكار الخاطئة التى توجههم، وبذلك نستطيع القضاء - أو على الأقل تقليص - هذا الخطر الذى يمثلونه فى ظل انسداد كل قنوات التعبير أمامهم ووقوعهم فريسة سهلة لكل من يتربص بمصر والأمة الإسلامية، خصوصًا أن هؤلاء الإسلاميين «الراديكاليين» قد خرجوا من عباءة جماعتى الجهاد والجماعة الإسلامية فى مصر، واحتضنتهم بعض الدول الإسلامية والعربية، وأيضًا الأوروبية وأمريكا لاستخدامهم كشوكة فى ظهر مصر وغيرها من الدول العربية الإسلامية الأخرى.. لكن «انقلب السحر على الساحر» وتحول هؤلاء الإسلاميون «الراديكاليون» إلى شوكة فى ظهورهم وظهور العرب والمسلمين أيضًا، خصوصًا بعد أن توحد غالبيتهم فى تنظيم واحد عالمى أطلق عليه «تنظيم القاعدة» فى عام ١٩٩٨، بينما أسماه هؤلاء «الراديكاليون» «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين».

ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا التنظيم هو الأخطر عالميًا ويهدد الجميع.

وفى هذا السياق نعرض لأهم العناصر الإسلامية «الراديكالية» المصرية التى هربت من الملاحقات الأمنية المتكررة وفرت إلى الخارج فى مرحلة الجهاد الأفغانى، ثم انضمت بعد ذلك إلى «تنظيم القاعدة»، ولعبت أو مازالت تلعب أدوارًا رئيسية فيه، ويأتى على رأسهم د. أيمن الظواهرى، الرأس المدبر والمخطط الرئيسى لكل عمليات «تنظيم القاعدة» على مستوى العالم.

وهذه الأسماء نشرها المؤلف من قبل فى مجلة «المجلة» اللندنية، ورأينا أن يتضمنها هذا الكتاب لما تمثله من أهمية كبيرة فى هذه القضية التى يبحثها المؤلف، وهى قضية الأحزاب الإسلامية السياسية ودورها فى القضاء أو تقليل العنف من قبل الإسلاميين «الراديكاليون» فى ظل توفير منابر سياسية رسمية يعبرون من خلالها عن آرائهم فى القضايا المختلفة:

أيمن الظواهرى حفيد شيخ الأزهر الأسبق:

أيمن محمد ربيع الظواهرى أو أيمن الظواهرى، الاسم الذى عرف به فى أوساط الحركة الإسلامية «الراديكالية» المصرية، حتى أصبح الرجل الثانى فى تنظيم «القاعدة» الذى يتزعمه أسامة بن لادن فى أفغانستان، هو من مواليد سنة ١٩٥١ بضاحية المعادى فى القاهرة، ولد فى

عائلة ثرية ومشهورة جدًا، جده لأبيه، الشيخ الظواهرى شيخ الأزهر المعروف فى السابق، الذى حظى بشهرة واسعة بسبب مواقفه الصلبة والمعارضة قبل ثورة ١٩٥٢ فى مصر، كما أن عائلة الظواهرى عائلة طبية معروفة بالقاهرة، فعمه الطبيب المعروف د. محمد الظواهرى عالم الأمراض الجلدية والتناسلية الشهير الذى حصل على وسام الجمهورية من الرئيس مبارك.

أما جده لوالدته فهو عبد الرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية، وخاله المحامى البارز محفوظ عزام الذى تولى الدفاع فى قضية صحيفة «الشعب» الشهيرة ضد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصرى د. يوسف والى.

أيمن الظواهرى انضم للجماعات الجهادية الإسلامية عام ١٩٦٨ بعد حرب ١٩٦٧، حيث تأثر بمرارة النكسة مثل غيره من الشباب، فبحث له عن هوية، وكان فى ذلك الوقت طالبًا بالمرحلة الثانوية، انضم فى بداية الأمر إلى مجموعة يحيى هاشم «كان وكيلاً للنائب العام فى ذلك الوقت»، ومعه إسماعيل طنطاوى، وكان ذلك بداية لتكوين أول خلية للجهاد الإسلامى فى مصر، ثم انضم إليهم د. أمين الديرى والمهندس محمد عبد الرحيم الشرقاوى ونبيل البرعى، وكان أيمن الظواهرى فى هذا التوقيت يميل إلى العمل السرى.

وبعد مقتل يحيى هاشم فى مداهمات مع الشرطة عام ١٩٧٢ أصبح الظواهرى زعيمًا للمجموعة وهو فى الفرقة الرابعة بكلية الطب، والتقى بعصام القمرى ضابط المدرعات المصرى، ليؤسسا أول خلية للعمل المسلح فى مصر، وقد حدد أيمن الظواهرى هدفه مبكرًا وهو قلب نظام الحكم، إما بالجيش أو عن طريق الاضطرابات الشعبية.

ويضيف الزيات أن أيمن الظواهرى عندما كان بالجامعة لم يكن طالبًا عاديًا ولم يمل للعمل الطلابى المعتاد فى هذه الفترة، إنما كان يميل دائمًا للعمل السرى، واستطاع عن طريق عصام القمرى أن يجند مجموعة فى الجيش «١٦ ضابطًا» وفى عام ١٩٨٠ انضم الظواهرى للتحالف إلى نظامه سالم رحال «أردنى من أصل فلسطينى» كان يقيم فى مصر خلال هذه الفترة، وهو عضو فى منظمة التحرير، واستطاع سالم رحال أن يوجد صيغة جهادية بين المجموعات الجهادية داخل مصر، فأقنع مجموعة محمد عبد السلام فرج، صاحب كتاب «الفريضة الغائبة» وكمال السعيد حبيب، ومجموعة قبلى بزعامة كرم زهدى بالانضمام إلى مجموعة المعادى بقيادة أيمن الظواهرى، وبالفعل تم تكوين تنظيم واحد، لكن الظواهرى لم يكن فاعلا فى هذا التحالف، حيث اقتصر دوره فى التنظيم على إمداده بالأسلحة والذخيرة فقط.

وتم الكشف عن دور الظواهرى فى هذا التنظيم عندما ألقى القبض على أحد اتباعه «خالد عبد السميع» وكان بحوزته بعض الأسلحة والمفرقعات، فأرشد عن الظواهرى وتم القبض عليه، ولذلك رغم عدم وجود دور قوى له فى أحداث عام ١٩٨٤، إلا أن الأجهزة الأمنية

اكتشفت حجمه الحقيقى أثناء التحقيقات، وتعرض لضغوط عنيفة خلال فترة اعتقاله، حيث تم عزله عن بقية المتهمين فى القضية ووضع فى سجن القلعة بمفرده لمدة تسعة أشهر، خاصة بعد أن اكتشفت الأجهزة الأمنية علاقته بالضباط الستة عشر فى الجيش الذين تم تقديمهم للمحاكمة العسكرية بعد اغتيال الرئيس السادات، وقبل المحاكمة العلنية لباقى المتهمين فى قضية الاغتيال، وفى هذه التحقيقات تم تقديم الظواهرى كشاهد إثبات ضد زملائه، لكن المحكمة استطاعت إثبات أنه تعرض للإكراه ليدلى بهذه الأقوال ضد زملائه، فأصدرت حكمها ببراءة الضباط وعلى رأسهم عصام القمرى ورفضت أن تكون شهادة الظواهرى دليل إدانة ضدهم.

هذه الحادثة وإكراهه على الشهادة ضد زملائه أثرت فيه، وأيضًا وجوده داخل السجن جعله يأخذ منحى أكثر تشددًا وتبرز زعامته، وبعد خروجه من السجن عام ١٩٨٥ عمل طبيبًا فى مستوصف ابن النفيس بجدة، ثم ذهب إلى أفغانستان عام ١٩٨٦ والتقى بأسامة بن لادن ونشأت بينهما علاقة إنسانية وصداقة شخصية، فى هذا الوقت كان أيمن الظواهرى قد رفع شعار «لا ولاية لأسير» إشارة إلى عبود الزمر، الذى كان فى هذا التوقيت زعيمًا لحركة الجهاد، وبدأ الظواهرى فى تجميع عناصر جماعة الجهاد الإسلامى التى كانت مع الزمر، واستغل فرصة وجوده فى بيشاور مع أسامة بن لادن فى ظل الإمكانيات التى أتيحت له هناك لتكون مكانًا مؤقتًا لجماعة الجهاد المصرية فى ثوبها الجديد بزعامة الظواهرى، ورغم الظروف التى عاشها أيمن الظواهرى خلال فترة صباه وشبابه وخلفيته الوراثية إلا أنها لم تؤثر فى إبعاده عن الفكر الانقلابى الذى تأثر به، وربما كانت الفلسفة الثورية لأجداده خلال فترة الاستعمار ومقاومة فساد الحكم قد أثرت كثيرًا فى الظواهرى من حيث تأصيل الفكر الثورى لديه، رغم أن ملامحه هادئة وخجولا ولا يتكلم، لكنه كان يعرف ماذا يريد.

معاونوه أصبحوا قادة القاعدة:

أيمن الظواهرى بعد اقترابه من أسامة بن لادن، أثر فى بن لادن وتأثر به الظواهرى، أيمن الظواهرى أثر فى بن لادن بإقناعه بفكر الجهاد، وكان أسامة فى ذلك الوقت داعمًا بارزًا للجهاد الأفغانى ضد الغزو السوفيتى.

وأصبح الظواهرى هو العقل المدبر والمحرك لأسامة بن لادن واستطاع أن يقنعه بفكر الجهاد، وزرع أبرز معاونيه حوله الذين أصبحوا فى ما بعد القيادات الرئيسية فى تنظيم القاعدة، ومن أبرزهم أبو عبيدة البنشيرى «على الرشيدى» أمين شرطة تم فصله بعد اغتيال السادات بسبب انتماءاته الدينية، ثم غرق فى بحيرة فيكتوريا عام ١٩٩٦، ومحمد عاطف «أبو حفص» وطارق أنور سيد، وأحمد حسن أبو الخير، ونصر فهمى نصر وآخرون. كما تأثر

الظواهرى بأسامة بن لادن فى معنى الجهاد، فأيمن الظواهرى مضى لسنوات كثيرة يطالب بضرورة مواجهة العدو القريب قبل البعيد، وأن تحرير القدس يبدأ من القاهرة، لكنه فى فبراير (شباط) عام ١٩٩٨ وقع وثيقة تحالف مع بن لادن، أقر فيها أن الهدف الآن هو أن يوجّهوا أعمالهم ضد عدو مشترك هو الولايات المتحدة وإسرائيل وأسموها «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين»، وهكذا تخلى أيمن الظواهرى التى تبناها ودافع عنها من قبل وهى فكرة العدو القريب قبل البعيد، وهذه كانت نهاية نظريته التى طالما نادى بها فى السابق.

أبو حفص المصرى:

محمد عاطف والملقب بـ «أبى حفص المصرى»، اسمه الحقيقى هو صبحى عبد العزيز محمد الجوهرى أبو سنة، ضابط صف سابق بالقوات المسلحة المصرية، ولم يكن اسمه معروفًا فى مصر خلال الفترة السابقة نظرًا لعدم قيامه بأى دور قيادى أو فاعل فى الجماعات الإسلامية، لكن اسمه برز فجأة بعد قضية العائدين من ألبانيا التى نظرت أمام القضاء العسكرى عام ١٩٨٨، حيث صدر الحكم ضده غيابيًا بسبع سنوات سجن مع الشغل، وأبو حفص هو المتهم رقم ٩٩ فى هذه القضية، ولذلك كان ورود اسمه فى هذا الملف مثار دهشة الإسلاميين والسياسيين المصريين فى ذلك الوقت، وهى القضية التى شغلت الرأى العام المصرى من حيث حجم الاتهامات التى أثيرت ضدهم وأعداد المتهمين الذين بلغوا ١٠٧ متهمين، وقد صدرت أحكام غيابية ضد أكثر من ٦٠ متهمًا بسبب وجودهم خارج مصر فى تلك الفترة.

هذه القضية ضمت أيضًا د. أيمن الظواهرى وكانت هى الأولى بالنسبة له التى اتهم فيها، بعد قضية تنظيم الجهاد التى نظرت عام ١٩٨١ والتى حصل على حكم البراءة فيها، وقد أصدرت المحكمة أحكامًا قاسية فى هذه القضية، حيث صدر الحكم غيابيًا بالإعدام على تسعة منهم وهم: د. أيمن الظواهرى وشقيقه محمد الظواهرى، ونصر فهمى وثروت صلاح وطارق أنور وعبد العزيز الجمل وعبد الله رجب وعلى أبو السعود وعادل عبدالقدوس، كما صدر الحكم ضد عشرة متهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات ضد ١٨ متهمًا من جملة الـ١٠٧ متهمين فى هذه القضية، ويعتبر هذا الحكم الأكبر فى تاريخ تنظيم الجهاد، والمثير أن أكثر من ستين متهمًا صدرت ضدهم أحكام غيابية.

وأكدت مصادر قريبة من جماعة الجهاد المصرية أن أبا حفص هاجر من مصر منتصف الثمانينيات مع بقية المتهمين إلى أفغانستان، حيث شاركوا فى مرحلة الجهاد ضد الاحتلال السوفيتى ثم انتقل إلى السودان وبعدها إلى اليمن، إلى أن استقر فى النهاية بأفغانستان

بجوار الظواهرى وبن لادن ليصبح أهم معاونى أيمن الظواهرى ومن ثم أحد القيادات الفاعلة فى تنظيم القاعدة برئاسة أسامة بن لادن إلى أن تولى قيادة الجناح العسكرى للتنظيم.

ومن المثير للدهشة هنا أن الباحثين المتخصصين فى الحركات الإسلامية «الراديكالية» لم يكن لديهم أدنى معلومات عن أبى حفص، وأكدوا أنه لم يكن له أى دور بارز فى السابق وظهر فجأة، لذلك لم يكن محور اهتمام أى منهم فى هذا المجال.

ياسر السرى:

هذا أحد أخطر الأصوليين المصريين بالخارج وقد اعتقلته السلطات البريطانية مؤخرًا وبتهمة تقديم تسهيلات للشخصين الذين قاما باغتيال أحمد شاه مسعود قائد قوات تحالف الشمال الأفغانى عن طريق منحهم خطابات توصية من المركز الإعلامى الذى يشرف عليه والمسمى «المرصد» تفيد بأنهما صحفيان، وكذلك اتهامه بطباعة ونشر كتاب زعيم الجماعة الإسلامية (الأصولية) السابق رفاعى طه «إماطة اللثام» الذى يتناول جواز قتل الأجانب والمدنيين والسياح، ومبادرة وقف العنف التى أعلنتها القيادات التاريخية للجماعة الإسلامية عام ١٩٩٧، حيث هاجم هذه المبادرة ومن دعمها وعلى رأسهم محامى الجماعات الإسلامية منتصر الزيات، ودعا إلى ضرورة نقضها.

وذكرت مصادر مطلعة أن الرئيس المصرى حسنى مبارك كان قد طلب من رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير خلال زيارته الأخيرة للقاهرة ضرورة تسليم مصر الأصولى الهارب ياسر السرى وزملاءه المتهمين فى قضايا إرهابية داخل مصر وخارجها، إلا أن القانون البريطانى لم يكن يسمح لبلير بتسليم أى متهم أجنبى لدولته، طالما أنه موجود على الأراضى البريطانية.

والسرى من مواليد محافظة السويس وحاصل على بكالوريوس خدمة اجتماعية، وعمل فى مصر أخصائيًا اجتماعيًا قبل سفره إلى اليمن، وقد شمله قرار التحفظ فى الخامس من سبتمبر (أيلول) عام ١٩٨١، الذى ضم معه ١٥٣٦ متهمًا آخرين، لكنه لم يتهم فى أى قضية وقتها، وقد عرف السرى بعلاقته القوية مع الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية فى السويس فى حرب ١٩٧٣، وقد سافر إلى اليمن عام ١٩٨٨ فى ظروف طبيعية، حيث عمل أخصائيًا اجتماعيًا فى إحدى مدارسها بعقد عمل، وخلال وجوده هناك التقى بعناصر وقيادات جماعة الجهاد (ثروت صلاح شحاته ود. أيمن الظواهرى وآخرين)، ومن هنا بدأت علاقته تتوطد بهذه الجماعة إلى أن تم اتهامه فى قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق، ونسب إليه أنه تلقى اتصالا من المجموعة التى نفذت محاولة الاغتيال، وقام بتبليغ د. عبد المعز وهو اسم شفرة يشير إلى أيمن الظواهرى أن (العملية تمام) وصدر

ضده حكم بالإعدام غيابيًا، كما نسب إليه إرسال فاكس إلى عبد الوهاب شرف أحد عناصر الإخوان البارزين فى السويس، يحمل بيانًا إلى العناصر الإسلامية المتطرفة فى مصر، وصدر ضده حكم غيابى بالسجن المؤبد أمام المحكمة العسكرية، واتهم أيضًا فى قضية العائدون من أفغانستان، وصدر ضده حكم غيابى بالسجن لمدة ١٥ عامًا.

والمعروف أن السرى ترك اليمن وانتقل إلى الإقامة بلندن عام ١٩٩٤، حيث أسس «المرصد الإعلامى الإسلامى» فى العام التالى وهى جهة حقوقية مستقلة فى مجال حقوق الإنسان، وكان يتبنى من خلاله قضايا الجماعات الإسلامية المتطرفة فى كل دول العالم وبصفة خاصة فى مصر وإبراز ما يزعمه من انتهاكات تتعرض لها قيادات وعناصر تلك الجماعات، ونشاطه هذا كان يزعج السلطات المصرية، لذلك طالبت بريطانيا بضرورة تسليمه أكثر من مرة.

سيف العدل:

الذى عين المسئول العسكرى لتنظيم القاعدة خلفًا لمحمد عاطف، «أبو حفص المصرى» الذى تردد بأنه قتل أثناء القصف الأمريكى لأفغانستان.

وتقول الملفات المصرية إن الاسم الحقيقى لسيف العدل هو محمد إبراهيم مكاوى، عقيد سابق بالقوات المسلحة المصرية، اتهم فى قضية إحياء تنظيم الجهاد سنة ١٩٨٧، ولم يكن يعرف تنظيمًا قبل ذلك التاريخ، وبعد حصوله على حكم بالبراءة غادر القاهرة سنة ١٩٨٨ إلى السعودية ومنها إلى بيشاور فى باكستان، ثم إلى أفغانستان، حيث تولى إعداد وتدريب المقاتلين الأفغان والعرب خلال الحرب ضد الاحتلال السوفيتى، وكان المسئول الفعلى عن الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد فى أفغانستان، إلى أن حدث خلاف شديد سنة ١٩٩٣ بينه وبين أيمن الظواهرى زعيم التنظيم، أدى إلى التراشق الصحفى، ونشبت معركة شهيرة بينهما عرفت بمعركة العقيد والدكتور حول تنظيم الجهاد فى حينها، حيث كان يرى «سيف العدل» وهو الاسم الذى عرف به منذ عام ١٩٩٠ أنه رجل عسكرى سابق وأنه الأقدر على قيادة التنظيم، بينما رأى الظواهرى أنه ينازعه شرعيته التاريخية، وهذه المعركة التى حدثت فى اليمن أسفرت عن تصفية بعض عناصر التنظيم فى السودان على خلفية هذه الأزمة، ثم عادت العلاقة طبيعية بينهما مع إعلان تأسيس الجبهة العالمية «تنظيم القاعدة»، وارتفعت أسهمه بعد مصرع «أبو عبيدة البنشيرى» واسمه الحقيقى على أمين الرشيدى، القائد العسكرى السابق لتنظيم القاعدة، الذى غرق فى بحيرة فيكتوريا عام ١٩٩٥، وتولى «سيف العدل» و«أبو حفص المصرى» قيادة الجناح العسكرى، لكن «سيف العدل» كان القائد الميدانى للتنظيم.

ومحمد إبراهيم مكاوى «سيف العدل» من مواليد محافظة كفر الشيخ عام ١٩٥٤، وكان

متزوجًا من سيدة من نفس المحافظة وأنجب ٤ أبناء «٣ أولاد وبنت»، ولم يكن ضمن مجموعة الضباط الـ١٦، التى نجح الظواهرى فى تجنيدها بالقوات المسلحة قبل اغتيال الرئيس السادات، لكنه كان قريب الصلة بالظواهرى بعد رحيلهما من مصر إلى أن حدثت الأزمة الشهيرة، ثم عادت العلاقة بينهما إلى سابق عهدها من جديد.

بعد ذلك انقطعت أخباره ولم تعرف عنه معلومات أخرى خلال الفترة التالية سوى زواجه بباكستانية وحصوله على الجنسية الباكستانية، ثم ظهر مؤخرًا فى لائحة المطلوبين من الولايات المتحدة تحت اسم «سيف العدل».

عبد العزيز الجمل:

أحد ضباط القوات المسلحة المصرية السابقين، من تنظيم الـ١٦ الذين جندهم الظواهرى داخل الجيش، وكان ضمن مجموعة عصام القمرى التى ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالظواهرى قبل عام ١٩٨١، ولكنهم جميعًا لم يكونوا معروفين قبل القبض عليهم فى أحداث ١٩٨١، وتم التعرف على هذا التنظيم ومحاكمتهم أمام المحكمة العسكرية العليا التى أصدرت حكمًا بسجنهم ستة أشهر وأعيدت المحاكمة خلال التصديق على الحكم فحصلوا على البراءة جميعًا، ثم اتهم الجمل فى قضية إحياء تنظيم الجهاد، وأودع السجن الحربى تمهيدًا لمحاكمته لأنه كان لا يزال ضابطًا بالقوات المسلحة برتبة نقيب.

بعد حفظ القضية أحيل إلى التقاعد، ثم سافر إلى بيشاور ومنها إلى أفغانستان وشارك فى تدريب المقاتلين الأفغان خلال الحرب ضد السوفييت، وأصيب خلالها وبترت أحد كفيه، وصدر حكم غيابى ضده بالإعدام فى قضية «العائدون من أفغانستان» ويعد حاليًا واحدًا من أهم عناصر تنظيم القاعدة فى أفغانستان.

محمد شوقى الإسلامبولى (شقيق قاتل السادات):

محمد شوقى الإسلامبولى الشقيق الأكبر لخالد الإسلامبولى الذى قاد عملية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات عام ١٩٨١، من مواليد ١٩٥٥ وحاصل على بكالوريوس تجارة جامعة أسيوط، ويعتبر من المؤسسين للجماعة الإسلامية فى مصر منذ كان طالبًا بالجامعة.

وتؤكد المعلومات أن شقيقه خالد تتلمذ على يديه، وكان ضمن الذين تحفظ عليهم السادات فى قرارات التحفظ الشهيرة فى سبتمبر (أيلول) ١٩٨١، ثم أفرج عنه عام ١٩٨٤ فى أول جلسات المحاكمة، وغير مكان إقامته من مدينة ملوى فى المنيا إلى ضاحية عين شمس بالقاهرة وافتتح فيها مكتبة لبيع الكتب الإسلامية والمدرسية، ثم تزوج بشقيقة القيادى المعروف

فى الجماعة الإسلامية أسامة حافظ، وهو الذى صدر ضده حكم بالسجن فى قضية اغتيال السادات وأنجب ابنه الأكبر خالد، وكان الإفراج عنه نقطة انطلاق للجماعة الإسلامية فى القاهرة والوجه البحرى.

ورغم التضييق الأمنى عليه، استطاع أن يلعب دورًا كبيرًا فى الترويج لفكر ونشاط الجماعة الإسلامية، وكسب أنصارًا لها، خاصة من خلال المكتبة التى كان يتخذها موردًا لرزقه، فكانت مصدرًا لتصدير فكره، فاستطاع أن يكون نافذة مهمة للجماعة الإسلامية بالقاهرة ومنها إلى باقى المحافظات، خصوصًا فى الوجه البحرى وذلك خصمًا من رصيد جماعة الجهاد التى كانت متفوقة قبل ذلك.

وبعد الإفراج عنه اعتقل أكثر من مرة، حيث ألقى القبض عليه فى أحداث المسيرة الخضراء التى سعى لتنظيمها الشيخ حافظ سلامة، واعتقل لمدة ستة أشهر فى قضية إحياء تنظيم الجماعة الإسلامية ١٩٨٦، فقد كانت هذه الجماعة تقيم صلاة العيد فى ميدان عابدين قبل أحداث ١٩٨١، وحاول الإسلامبولى بعد الافراج عنه إعادة ذلك فتم القبض عليه، وقبلها فى عام ١٩٨٥ اتهم بمقاومة السلطات فى القضية رقم ٤٧٠، واعتقل ما يقرب من تسعة أشهر فى القضية رقم ٤٩٠، وفى ١٩٨٧ قبض عليه فى محاولة اغتيال حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق وحبس لمدة سنة.

بعدها قرر الخروج من مصر بصفة نهائية، حيث ذهب لأداء العمرة، ثم سافر إلى بيشاور واستوطن هناك ومنها إلى إيران مع والدته والتقى برفاعى طه الزعيم السابق للجماعة الإسلامية وباقى رفاقه، وفى قضية «العائدون من أفغانستان» صدر ضده حكم غيابى، ورغم أنه من أهم قيادات الجماعة إلا أنه استقال من مجلس شورى الجماعة إثر مشكلة بينه وبين رفاعى طه بعد حادثة اغتيال السائحين بالأقصر، ووقع خلاف كبير بينه وبين طه إثر توقيع الأخير على وثيقة الجبهة الإسلامية العالمية، ورغم إصداره تصويبًا لهذا التوقيع إلا أن الخلاف ظل قائمًا، وهذه الجبهة أعلن عن تأسيسها عام ١٩٨٨ ووقع عليها بن لادن والظواهرى وطه ومولاى فضل الرحمن زعيم أحد جناحى الجماعة الإسلامية الباكستانية، وإسلامى آخر من بنجلاديش، وكان مصدر خلافهما: هل هذا التوقيع يفيد الجماعة الإسلامية أم لا؟ وقد أيد الإسلامبولى مبادرة وقف العنف فى مصر، رغم أنه أصلا كان معارضًا لها، لكنه انتقل إلى موقف التأييد بعد أن أيدتها القيادات التاريخية للجماعة الإسلامية. وخلال السنوات الأخيرة انضم إلى تنظيم القاعدة ولعب دورًا بارزًا فى التنظيم.

رفاعى طه:

من مواليد ١٩٥٥ بمدينة أرمنت بقنا فى جنوب مصر، وانتقل إلى مدينة إدفو فى أسوان مع والده الذى كان يعمل فى مصنع السكر، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة أسيوط، ويعتبر من المؤسسين للجماعة الإسلامية فى أواسط السبعينيات، وقد اتهم فى قضية الجهاد الكبرى وصدر ضده حكم بالسجن خمس سنوات، وقد وضع التأصيل التنظيمى للجماعة بعد حادثة اغتيال السادات وأعاد شكل ترتيب كوادرها وهيكلها ولوائحها وذلك أثناء وجوده فى السجن خلال الفترة من ٨١ إلى ١٩٨٤، وبعد خروجه من مصر اتهم فى قضية «العائدون من أفغانستان» وصدر ضده حكم غيابى بالإعدام.

سافر إلى بيشاور عام ١٩٨٦ وأصبح مسئولا للجماعة الإسلامية بعد سجن زعيمها الشيخ عمر عبد الرحمن لأنه أقدم الأعضاء خارج السجن، وظل رئيسًا لمجلس شورى الجماعة حتى وقوع حادثة الأقصر ١٩٩٨ التى أدت إلى استقالته، حيث كان من أبرز المعارضين لمبادرة وقف العنف وأعضاء الجماعة، وكان يقيم بشكل دائم فى أفغانستان إلى أن تم القبض عليه مؤخرًا أثناء تنقله من السودان إلى سوريا بعد أن أرشد عنه أحد حراسه.

مصطفى حمزة «أبو حازم»:

كان القائد العسكرى للجماعة الإسلامية، سافر إلى بيشاور بعد أن قضى حكمًا بالسجن لمدة سبع سنوات، ثم قضى بإعدامه غيابيًا فى قضية «العائدون من أفغانستان»، وكذلك قضى بإعدامه فى قضية «العائدون من السودان»، وكذلك حكم عليه بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف، فضلاً عن الحكم فى قضية أخرى بالسجن ١٥ عامًا، وجميعها أحكام غيابية نظرًا لوجوده خارج مصر، ونسب إليه التخطيط وقيادة محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا عام ١٩٩٥، ورغم مصرع جميع المشاركين فى حادث الأقصر إلا أنه عثر مع أحدهم على رسالة إلى مصطفى حمزة تصفه بالقائد المغوار واعتذار بأنهم قاموا بهذه العملية من دون أمر منه، مما يؤكد سيطرته على العناصر المسلحة فى الجماعة، وترأس مجلس شورى الجماعة الإسلامية بعد استقالة طه، وكان يقيم فى أفغانستان، ثم انتقل إلى لندن واستقر بها.

عثمان السمان:

رغم أنه لم يكن من القيادات البارزة فى الجماعة الإسلامية قبل سفره إلى أفغانستان، إلا أنه من العناصر القديمة، وقد شارك فى قتال الأفغان ضد السوفييت، وفى مصر صدر ضده

حكم غيابى بالإعدام فى قضية «العائدون من أفغانستان» وبعدها لم يعرف له دور، وقد عاون فؤاد طلعت قاسم فى إصدار نشرة «المرابطون».

أحمد مصطفى نواوة:

مواليد ١٩٦٥ من ديروط بأسيوط، اعتقل عام ١٩٨٨ لمدة عام واحد، سافر خلال فترة الثمانينيات بجواز سفر مزور إلى اليمن ومنها إلى باكستان، اتهم فى قضية «العائدون من أفغانستان» وصدر ضده حكم غيابى بالإعدام، وكان قد اتهم فى قضيتى اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، ومحاولة اغتيال زكى بدر وزير الداخلية الأسبق.

ثروت صلاح شحاتة:

مواليد ١٩٥٩ بمحافظة الشرقية، تخرج فى كلية الحقوق جامعة الزقازيق، اتهم فى القضية ٤٦٢ لسنة ١٩٨١، أمن دولة عليا، المعروفة بقضية الجهاد الكبرى، فى محاولة لقلب نظام الحكم وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات، كما صدر ضده حكم غيابى بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال عاطف صدقى سنة ١٩٩٤، صدر ضده حكم غيابى بالإعدام فى قضية «العائدون من أفغانستان» واعتقل أكثر من مرة، وعندما استشعر الخطر، استطاع أن يكون أسرع من الأجهزة الأمنية وهرب من مصر عام ١٩٩١ بجواز سفر مزور وذهب إلى أفغانستان، وشحاتة كان قد أسس مكتبًا للمحاماة مع الزيات بعد تخرجه من كلية الحقوق، وشارك فى تأسيس جماعة المحامين الإسلاميين فى نقابة المحامين، ويعتبر حاليًا من القيادات البارزة فى تنظيم القاعدة.

مرجان سالم:

اسمه الكامل مرجان محمد مصطفى سالم من مواليد ١٩٦١ بمنطقة شبرا بالقاهرة، حاصل على بكالوريوس تجارة عين شمس، وكان قد قبض عليه بعد اغتيال السادات، وسافر إلى بيشاور عام ١٩٨٨ ومنها إلى أفغانستان، وقد اتهم فى قضية طلائع الفتح عام ١٩٩٣ وصدر ضده حكم غيابى بالأشغال الشاقة ١٥ سنة، وكذلك حكم غيابى فى قضية «العائدون من أفغانستان» لمدة ١٥ سنة.

نصر فهمى نصر حسنين:

من مواليد شبرا بالقاهرة، اعتقل أكثر من مرة، ولم يشمله الاتهام فى قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١، لأنه كان صغيرًا فى ذلك الوقت، وعرف بارتباطه بعد ذلك بالقيادى محمد صلاح عبد القادر الذى توفى فى موقعة جلال أباد عام ١٩٨٧، ضمن المجاهدين العرب الذين استشهدوا أثناء غزو السوفييت لأفغانستان، لذلك كُنى بمحمد صلاح، وصدر ضده حكم غيابى بالإعدام فى قضية «العائدون من أفغانستان».

محمد محمد ربيع الظواهرى:

هو الشقيق الأصغر لأيمن الظواهرى، من مواليد ١٩٥٤، خريج كلية الهندسة جامعة القاهرة، واتهم فى قضية الجهاد الكبرى ١٩٨١، أدرج اسمه فى قضية «العائدون من أفغانستان»، كأحد القيادات المهمة فى تنظيم الجهاد حيث اتهم بتمويل الجماعة من الخارج، وصدر ضده حكم غيابى بالإعدام.

فى عام ١٩٩٩ عادت زوجته إلى مصر وأعلنت غيابه عنها منذ ستة أشهر فى ظروف غامضة، ولم تتأكد عنه أية معلومات بعد ذلك، فى حين قالت بعض المصادر إنه تم تسليمه إلى مصر بعد اتفاق مع المملكة العربية السعودية لتنفيذ حكم الإعدام الصادر ضده، بينما هناك معلومات أخرى تقول إنه خرج من السعودية إلى أفغانستان حيث يقيم منذ ذلك الوقت مع شقيقه.

طارق أنور:

من مواليد عين شمس بالقاهرة، لم يكن معروفًا قبل اتهامه فى قضية «العائدون من أفغانستان»، وصدر ضده حكم غيابى بالإعدام، وتؤكد المعلومات أنه من الشخصيات التى اقتربت من أيمن الظواهرى وأصبح عضوًا فى المجلس التأسيسى للجماعة فى أفغانستان، ومن ثَم فى تنظيم القاعدة ووردت أنباء عن استشهاده فى أفغانستان خلال الحرب الأمريكية ضد طالبان والقاعدة.

عبد الله رجب:

أحد عناصر جماعة الجهاد التى تم تجنيدها فى الخارج على يد أيمن الظواهرى ولم يكن يعرف له نشاط تنظيمى قبل سفره إلى اليمن ومنها إلى أفغانستان، ثم أدرج اسمه ضمن قضية «العائدون من أفغانستان» وصدر ضده حكم غيابى بالإعدام.

أحمد بسيونى دويدار:

أحد عناصر تنظيم جماعة الجهاد المصرية، وكان المتهم رقم ٤ فى قضية «العائدون من أفغانستان» وصدر ضده حكم غيابى بالسجن ٢٥ سنة أشغال شاقة، وهو أيضًا من العناصر التى قام الظواهرى بتجنيدها فى الخارج.

أبناء الشيخ عبد الرحمن «سيف الله وأسد الله»:

يقول عبد الله عمر عبد الرحمن الشقيق الثالث لأسد وسيف: إن شقيقه الأكبر محمد «أسد الله» اتصل به وأخبره أن شقيقه أحمد «سيف الله» وقع فى أسر مجموعة من الجنود الأمريكيين، مشيرًا إلى أن أخاه أحمد ليس متزوجًا بينما محمد متزوج وله ابن واحد اسمه عمر وأنه موجود حاليًا فى قندهار.

وأضاف أن الملا عمر قد أصدر قرارًا بإعطاء شقيقيه الجنسية الأفغانية تكريمًا لهما بعد رحلة كفاح وتضحية فى صفوف حركة طالبان لمدة ١٢ سنة كاملة، تحملا تبعات ومخاطر كبيرة، حيث ذهب شقيقاه محمد «أسد الله» بعد انتهائه من دراسته بالصف الأول من المرحلة الثانوية، وأحمد «سيف الله» بعد انتهائه من المرحلة الإعدادية الأزهرية، إلى أفغانستان بناء على طلب من والدهما الشيخ عمر عبد الرحمن بعدما أصبحا مكلفين، لذا سافرا إلى أفغانستان منذ عام ١٩٨٩ وشاركا ضد الغزو السوفيتى ولم يعودا إلى مصر واستقرا هناك بشكل نهائى، وشاركا فى صفوف المقاتلين الأفغان والعرب ضد التحالف الشمالى الأمريكى، بعدما أصبح لديهما خبرة كبيرة بجميع أنواع الأسلحة القديمة والحديثة من خلال فترة جهادهما الطويلة، وهذا ما عرفناه من اتصالاتهما بنا التى تتم كل ٥ أو ٦ أشهر بسبب صعوبة الاتصالات من أفغانستان.

وأشار إلى أن شقيقيه استقر بهما الحال داخل الأراضى الأفغانية وأصبح لكل منهما عمله ومشروعه التجارى الخاص الذى يكتسب منه رزقه ولم تعد لعودتهما إلى مصر جدوى حقيقية بعدما تأخرا كثيرًا فى الدراسة، كما أن العمل بالنسبة لهما فى القاهرة أصبح صعبًا للغاية، وأعتقد أن هذا السبب وراء إقدام الملا عمر على هذا القرار.

وأكد أن حصول شقيقيه على الجنسية الأفغانية لن يؤثر على علاقتهما بالحكومة المصرية أو على علاقة باقى أفراد الأسرة مع الحكومة أيضًا، خاصة أنها تعلم أنهما يقيمان فى أفغانستان منذ عام ١٩٨٩ ولم يعودا إلى الآن، ولم يذهبا إلى هناك لجلب الضرر إلى مصر.

الإسلاميون المطلوبون فى الخارج:

أبرز هؤلاء: عادل محمد عبد المجيد عبد البارى من منطقة روض الفرج بشبرا محافظة القاهرة، حاصل على ليسانس الحقوق، جامعة عين شمس، ويعرف بارتباطه الوثيق بالشيخ اليمنى الراحل مقبل بن هادى الوداعى من كبار علماء الحديث فى اليمن وكان يفد إليه الدارسون من مختلف دول العالم الإسلامى يدرسون فى مدرسة أقامها بمنطقة صاعدة وملحقة بها دار للإقامة، وتوفى قبل سنوات قليلة.

وفى سنة ١٩٨١ وبعد اغتيال الرئيس السادات، تعرف عادل عبدالمجيد على منتصر الزيات ورفاعى طه، القيادى فى الجماعة الإسلامية، ومجدى سالم، القيادى فى جماعة «الجهاد» الذى يقضى عقوبة السجن لمدة ٢٠ سنة فى طلائع الفتح، وذلك خلال فترة هروبهم، واستطاع أثناء ذلك أن يوثق صلته بهم، حيث آواهم فى بيته لفترة طويلة، وكانت هذه الفترة كفيلة كى يتحول إلى الاتجاه الأصولى «الراديكالى»، وقبض عليه معهم وضم إلى قضية الجهاد وكان المتهم العاشر فى قضية الانتماء لتنظيم الجهاد وأمضى ثلاث سنوات فى السجن بعدها فى أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٨٤.

وخلال الفترة بين عامى ٨٥ - ١٩٩١ تم اعتقال عادل عبد المجيد لفترات طويلة بعدما وجهت له عدة تهم منها اشتراكه فى أحداث المسيرة الخضراء، وخلال هذه الفترة عمل فى مكتب منتصر الزيات، محامى الأصوليين، وشارك فى تأسيس جماعة المحامين الإسلاميين بنقابة المحامين.

بعد اتهام المواطن المصرى الأمريكى سيد نصير بقتل الحاخام الإسرائيلى المتطرف «مائير كاهانا» سافر عادل عبد المجيد مع وفد من نقابة المحامين الإسلاميين ضم د. عبد الحليم مندور ومنتصر الزيات إلى الولايات المتحدة وشارك فى الدفاع عن سيد نصير، وفى طريق العودة إلى القاهرة توقف الوفد فى لندن لزيارة العاصمة البريطانية، فعاد د. مندور والزيات إلى القاهرة ثانية بينما تخلف عادل عبد المجيد وقدم طلبًا للجوء السياسى، وساهمت منظمة العفو الدولية كثيرًا فى ذلك، بعد تقديم تقرير إلى السلطات البريطانية أفاد تعرضه للاعتقال ثم اعتباره من معتقلى الرأى أو سجناء الضمير، وكان هذا التقرير سببًا فى حصوله على اللجوء السياسى، ثم أسس فى لندن «المكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى» وكان نشاطه مناوئًا للحكومة المصرية، حيث قدم عددًا من التقارير عن شئون المعتقلين فى الجماعات الإسلامية فى مصر.

وتم احتجازه فى لندن مؤخرًا على ذمة طلب أمريكى لمحاكمته، حيث أعلنت الولايات المتحدة فى طلب لتسليمها عادل عبدالمجيد أن البيان الذى خرج من مكتب الجهاد أرسل من

جهاز فاكسه الخاص، وهو البيان الذى هدد الولايات المتحدة بتفجير سفارتيها أو القيام بأعمال انتقامية أخرى بعد القبض على عناصر جماعة «الجهاد» الإسلامى فى ألبانيا، وبعد ٤٨ ساعة من صدور هذا البيان وتوزيعه تم تفجير السفارتين الأمريكيتين فى نيروبى ودار السلام.

هانى السيد السباعى:

من مواليد القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية، حاصل على ليسانس حقوق، وأسس مكتبًا للمحاماة مع عادل عبد المجيد ومنتصر الزيات، كما رأس الجمعية الشرعية بالقناطر الخيرية، قبل سفره من مصر، اتهم فى قضية الجهاد سنة ١٩٨١، لكن لم يشمله قرار الاتهام وشارك فى تأسيس جماعة المحامين الإسلامية. وكان عضوًا بارزًا فى هيئة الدفاع عن المتهمين فى قضايا العنف الدينى، كما اتهم فى قضية «العائدون من أفغانستان» ونسب إليه تولى مسئولية اللجنة الإعلامية لتنظيم الجهاد مع عادل عبدالمجيد، وصدر ضده حكم غيابى بالأشغال الشاقة المؤبدة.

سافر من مصر سنة ١٩٩٣ إلى لندن واستقر فيها هو وأسرته، وأسس فى لندن «مركز المقريزى للدراسات التاريخية»، وله كتابات فى التاريخ الإسلامى، وكتب فى عدة نشرات ومجلات ومراكز إسلامية فى أوروبا، ومعروف عنه هوايته للشعر وله مجموعة من الأشعار الإسلامية المعروفة، وتشير المعلومات إلى حدوث خلافات بينه وبين عادل عبدالمجيد بعد قضية «العائدون من أفغانستان» بسبب تأييد عادل لما يحدث فى الجزائر.

طلعت فؤاد قاسم (اختفاء غامض):

ويأتى **طلعت فؤاد قاسم** كأحد القيادات ذات المصير الغامض منذ اختفائه فى كرواتيا، وهو من مواليد سنة ١٩٥٦ بمحافظة المنيا، حاصل على بكالوريوس هندسة جامعة أسيوط، وأحد أبرز قيادات الجماعة الإسلامية الذين أدوا دورًا بارزًا فى تأسيسها واتساعها خلال الفترة بين عامى ٧٥، ١٩٨١، مثله مثل كرم زهدى وفؤاد الدواليبى، وهى المجموعة التى قامت على أكتافها الجماعة، ولم يكن يهدأ مطلقًا، وإنما كان دائم الترحال بين محافظة مصر، حتى أصبح عضوًا بارزًا فى مجلس شورى الجماعة الإسلامية، وكان له دوره فى التحالف مع جماعة «الجهاد» سنة ١٩٨٠، وأيضًا فى إقناع الشيخ عمر عبد الرحمن ليكون أميرًا لذلك التحالف «الجماعة والجهاد»، وقد شمله قرار التحفظ فى أحداث الخامس من سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨١، وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ٧ سنوات، وبعد خروجه تعرض للاعتقال

أكثر من مرة، كما اتهم فى قضية الجهاد سنة ١٩٨٧، وتوقع أن يدوم اعتقاله خاصة بعد نقل محل إقامته من المنيا إلى القاهرة، حيث كان يتم ترحيله بين المحافظات المختلفة، وفى إحدى مرات ترحيله استطاع الهروب من أجهزة الأمن ونجح فى مغادرة مصر إلى أفغانستان، وأقام هناك وأسس نشرة «المرابطون» لسان حال الجماعة الإسلامية، وقام بنشاطات عدة، حيث نجح فى إقامة جسور وطيدة مع قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر وعقد عددًا من المؤتمرات التى حضرها عباس مدنى وعلى بلحاج أثناء سطوة الجبهة الإسلامية هناك.

وضيق عليه الخناق عندما كان رئيسًا لتحرير «المرابطون»، خاصة بعد تهجمه على بعض الدول، لذلك طالبت هذه الدولة «باكستان» التى كان يعيش فيها فى ذلك الوقت بضرورة القبض عليه وترحيله، وبعد تشديد الحصار عليه استطاع الخروج من باكستان سنة ١٩٩٢ ووصل إلى الدانمارك وحصل هناك بسرعة على اللجوء السياسى ثم نجح فى تأسيس أول قناة فضائية للجماعة الإسلامية كانت تبث إرسالها لمدة ساعتين يوميًا من هناك.

وفى سنة ١٩٩٥ أثناء تأهبه للذهاب إلى زغرب للمشاركة فى الجهاد بالبوسنة، وبمجرد خروجه من المطار مع صديق له يعمل مترجمًا، داهمته قوات الأمن الكرواتية فى المساء وألقت القبض عليه هو وصديقه، وقالت سلطات الأمن وقتها: إنها أفرجت عنه وإن سبب القبض عليه يتعلق بقانونية إقامته، لكن مصادر بالجماعة الإسلامية أكدت أنه ألقى القبض عليه وتم ترحيله إلى القاهرة لتنفيذ حكم الإعدام فيه، ومنذ ذلك الوقت لم يعرف على وجه الدقة أين هو وما هو مصيره إلى الآن؟ خاصة أن هناك مصادر أخرى ترجح انتقاله إلى أفغانستان والاستقرار فيها.

والمعروف أن طلعت فؤاد قاسم قد اتهم فى قضية «العائدون من أفغانستان» سنة ١٩٩٢ أمام المحكمة العسكرية العليا وصدر ضده حكم غيابى بالإعدام فى هذه القضية وهو الحكم الوحيد الذى صدر ضده بعد خروجه من مصر.

على أبو السعود (العميل المزدوج):

هو ضابط سابق بالقوات المسلحة المصرية، أحيل إلى التقاعد برتبة رائد وخرج من مصر سنة ١٩٨٤، والتحق بالجيش الأمريكى وعمل فيه لفترة طويلة، ثم ذهب إلى أفغانستان وتعرف على أسامة بن لادن ود. أيمن الظواهرى وعدد كبير من المجاهدين هناك. كان يتردد بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر من أهم القيادات البارزة والمعلمة للمجاهدين الأفغان فى جهادهم ضد قوات الاحتلال السوفيتى، ثم دخل فى تنظيم «الجهاد» مع الظواهرى وبن لادن سنة ١٩٨٩، رغم أنه قبل خروجه من مصر لم تكن له أية ارتباطات

سياسية أو تنظيمية مع الجماعات الإسلامية، صدر ضده حكم غيابى أمام المحكمة العسكرية العليا بالإعدام فى قضية «العائدون من أفغانستان» وتم اعتقاله مؤخرًا فى السجون الأمريكية، رغم تحول موقفه من متهم إلى شاهد فى قضية تفجير السفارتين الأمريكيتين فى نيروبى ودار السلام، وظروفه الآن غامضة، لكن هناك معلومات تفيد بأنه كان عميلا مزدوجًا بين جماعة «الجهاد» والمخابرات الأمريكية، لكن لم تتأكد هذه المعلومات حتى الآن.

الطبيب البيطرى أحمد حسين عجيزة: (طلائع الفتح):

فهو من مواليد سنة ١٩٥٩، بنى سويف، اتهم فى قضية «إحياء تنظيم الجهاد» سنة ١٩٨٧، وبعدها خرج من مصر سنة ١٩٩١ وذهب إلى أفغانستان واستقر بها، وعقب فتح كابول بعد سقوط النظام الشيوعى ذهب إلى اليمن واختلف مع د. أيمن الظواهرى أثناء وجودهما هناك، ونسب إليه أنه بعد انفصاله عن الظواهرى أسس مع ياسر السرى تنظيم «طلائع الفتح»، وصدر ضده حكم غيابى أمام المحاكم العسكرية العليا بالسجن لمدة ٢٥ عامًا مع الشغل، ثم وصل إلى السويد وقدم طلبًا للجوء السياسى ولم يحصل عليه وتم تسليمه إلى مصر مؤخرًا.

إبراهيم أحمد حسين عبد الهادى عيد رواس:

ضابط سابق بالقوات المسلحة، أحيل إلى التقاعد بعد القبض عليه فى قضية «إحياء تنظيم الجهاد» سنة ١٩٨١ وكان فى ذلك الوقت برتبة ملازم أول، والتى ضمت أيضًا المقدم محمد إبراهيم مكاوى «سيف العدل»، وبعد الإفراج عنه سافر خارج مصر، ثم ذهب إلى أفغانستان والتحق بأيمن الظواهرى وصديقه القديم ثروت صلاح شحاتة، وفى سنة ١٩٩٧ وصل إلى لندن وقدم طلبًا للجوء السياسى، وفى سنة ٢٠٠٠ تم القبض عليه فى لندن مع عادل عبد المجيد، واتهما بأنهما ضمن عناصر تنظيم القاعدة فى أفغانستان، وقدمت الولايات المتحدة طلبًا إلى السلطات البريطانية لتسليمهما إليها لمحاكمتهما، وإبراهيم عيد رواس سبق اتهامه فى قضية «العائدون من أفغانستان» سنة ١٩٩٨ وصدر ضده حكم غيابى بالسجن لمدة ١٥ سنة مع الشغل.

عادل السيد عبد القدوس: (لاجئ فى النمسا):

من القيادات المؤسسة للجماعات الإسلامية، من مواليد سنة ١٩٦٠، بمنطقة شبرا بالقاهرة، حصل على مؤهل فوق متوسط، ويعتبر من العناصر المهمة فى جماعة «الجهاد»، اتهم فى قضية الجهاد الكبرى سنة ١٩٨١، وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات

قضاها أثناء المحاكمة، وبعد الإفراج عنه سافر إلى أفغانستان سنة ١٩٨٥، وشارك فى القتال ضد الاحتلال السوفيتى وبترت ساقه أثناء القتال، وأشارت المعلومات إلى أنه من العناصر التى ابتعدت مؤخرًا عن د. أيمن الظواهرى وآثر أن يلزم الحياد، وسبق اتهامه فى عدد من القضايا بعد خروجه من مصر، ومنها محاولة اغتيال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق، وقضى بإعدامه غيابيًا، وفى قضية «العائدون من أفغانستان» صدر ضده حكم غيابى بالإعدام، وهو يقيم فى النمسا منذ عدة سنوات بعد حصوله على حق اللجوء السياسى فيها.

أسامة صديق أيوب: (معارض لتحالف بن لادن والظواهرى)

من مواليد محافظة بنى سويف فى صعيد مصر، كان أحد أهم عناصر جماعة «الجهاد»، وارتبط بمجموعة القيادى أحمد يوسف حمد الله أمير الجهاد ببنى سويف ومجدى كمال القيادى الآخر، وظل مرتبطًا بهما إلى أن صدر ضده حكم غيابى بالأشغال الشاقة المؤبدة سنة ١٩٨٩، بعدما شارك مع آخرين فى قتل المنشق عن الجماعة فى بنى سويف «حسام البطوجى»، ونجح فى الهروب خارج مصر وتنقل بين اليمن والسودان والأردن ولم يعرف عنه أنه ذهب إلى أفغانستان.

أثناء وجوده بالأردن، بالمخالفة لأوامر التنظيم، اشترك مع آخرين فى السطو على دبلوماسى عربى، الأمر الذى أدى إلى فصله من جماعة «الجهاد» ثم عاد صديق إلى اليمن، وخلال هذا التوقيت كانت الجماعة تشهد خلافًا شديدًا بين د. أيمن الظواهرى وأحمد حسين عجيزة، فانضم إلى عجيزة وانقطعت صلته بجماعة «الجهاد» وزعيمها د. أيمن الظواهرى منذ العام ١٩٩٦، واتهم فى قضية «العائدون من أفغانستان» وصدر ضده حكم غيابى بالسجن لمدة ١٥ سنة مع الشغل، ثم حصل على حق اللجوء السياسى فى ألمانيا قبل ثلاث سنوات وأطلق من هناك عدة نداءات إلى جماعة الجهاد داخل مصر وخارجها ووقف كل أعمال العنف، وتعرض بسببها للهجوم من قيادات الجهاد فى نشراتهم بالخارج، وقد تجاوب مع ندائه بعض القيادات من داخل السجن وفى مقدمتهم أميره السابق أحمد يوسف وآخرون، وأيدوا دعوته وأصدروا بيانًا يؤيد المبادرة، وتشير المعلومات أيضًا إلى أن أسامة صديق كان أبرز المعارضين لتحالف د. أيمن الظواهرى مع أسامة بن لادن.

أسامة رشدى خليفة:

من مواليد مدينة أسيوط سنة ١٩٦٠، حاصل على بكالوريوس صيدلة جامعة أسيوط، ويعتبر من القيادات المؤسسة للجماعة الإسلامية، اتهم فى قضية الجهاد الكبرى سنة ١٩٨١ وقضى فى السجن ثلاث سنوات، وخلال الفترة من عامى ١٩٨٤ - ١٩٨٨ كان الناطق الإعلامى

باسم الجماعة فى مصر قبل أن يغادرها، خاصة أنه كان رئيسًا لاتحاد طلاب كلية الصيدلة وقياديًا بارزًا فى الجماعة، اتهم أسامة رشدى فى أكثر من قضية خلال الفترة من عامى ١٩٨٥ - ١٩٨٧، آخرها اتهامه بوضع قنبلة داخل الطرد الخاص ببطاقات المعايدة التى كان مكلفًا بتوصيلها إلى عناصر الجماعة فى أسيوط، وقضى فى الحبس تسعة أشهر، وبعد الإفراج عنه غادر مصر وتنقل بين أفغانستان ودول أخرى إلى أن استقر به المقام فى هولندا وقدم طلبًا للجوء السياسى تم رفضه، لكنه طعن فى قرار طرده من هولندا.

أبو حمزة المصرى:

اسمه الحقيقى مصطفى كامل مصطفى، ويعتبر أحد أهم العناصر الإسلامية «الراديكالية» فى الخارج، حيث تورط مع جيش عدن الذى كان يتزعمه «المحضار»، وتم إدانة ابنه ومحاكمته فى اليمن مؤخرًا، كما تورط أيضًا مع الجماعة المسلحة فى الجزائر.

وأبو حمزة المصرى من مواليد محافظة القاهرة عام ١٩٥٥، وحصل على بكالوريوس هندسة من جامعة القاهرة، وعمل لمدة عام واحد فى مصر قبل هروبه إلى لندن عام ١٩٨١، عندما علم باتهامه فى قضية الجهاد الكبرى فى نفس العام، ثم حصل على الجنسية البريطانية عقب وصوله بفترة قصيرة واستقر هناك منذ ذلك التاريخ، وخلال وجوده فى لندن عمل بمفرده، بعيدًا عن عناصر الجماعة الإسلامية والجهاد، حيث أنشأ جمعية «أنصار الشريعة» التى تعددت أنشطتها الإسلامية ما بين إصدار للنشرات والكتب الإسلامية، وبعد ذلك أقام علاقات قوية بـ«الجيا» الجماعة الإسلامية المسلحة فى الجزائر، وتوطدت صلته بها لدرجة أنه أصبح من أهم مناصريها ومفتييها ومروجيها، وكان مسجده فى لندن يستقبل عناصرها، كما تولت جمعية أنصار الإسلام إصدار النشرات الخاصة التى تروج لفكر هذه الجماعة المتطرفة.

وبعد تضعيف الخناق على «الجيا» سعى «أبو حمزة المصرى» لإقامة علاقات قوية مع جيش عدن الذى كان يتزعمه «المحضار» قبل إعدامه مؤخرًا فى اليمن، حيث تولى النشرة والترويج لنشاطهم وأفكارهم من خلال الجمعية، وثبت تورطه فى الأنشطة غير المشروعة التى قام بها جيش عدن.

محمد بلاسى عشرى:

مواليد عام ١٩٦٦ بمحافظة الشرقية، صدر ضده حكم قضائى بالسجن لمدة ١٥ عامًا فى قضية تتعلق باستحلال الأموال عام ١٩٩٦، وهو أقرب إلى جماعة الجهاد منه إلى الجهاد الإسلامية، ومسجل لدى أجهزة الأمن المصرية أن له اتجاهات تكفيرية تتعلق بالاستحلال،

وخلال عامى ٩٦ - ١٩٩٧ اتهمته أجهزة الأمن المصرية بعد القبض على ثلاثين متهمًا من الشرقية بأنه كان على اتصال بهم وأنه كان يرسل لهم أموالاً من الخارج فى إطار مع ثروت صلاح شحاتة قيادى جماعة الجهاد ابن محافظة الشرقية أيضًا، وأن القيادى الذى كان على اتصال بالبلاسى هو شحتة أبو سبحة المعتقل فى السجون المصرية حاليًا.

والبلاسى من الأجيال الجديدة من الحركة الأصولية المصرية، وهرب من مصر عام ١٩٩١، حيث ذهب فى البداية إلى السعودية ومنها إلى أفغانستان، ثم تنقل بين اليمن والسودان والأردن، إلى أن استقر فى النمسا وقدم طلبًا للجوء هناك وقد رفض فى البداية وتقرر ترحيله إلى مصر، لكن هذا القرار توقف فى اللحظة الأخيرة.

محمد مختار مصطفى المقرئ «أبو إياد»:

أحد أهم قيادات الجماعة الإسلامية، صدر ضده حكم بالسجن لمدة ٧ سنوات فى قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١ وقضاها فى السجن، وبعد خروجه عام ١٩٨٨، سافر إلى السعودية، حيث عمل هناك لفترة، ثم استقر فى لندن بعد حصوله على إقامة دائمة هناك عام ١٩٩٧، وأسس فى لندن «الرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسنة»، ولها نشرات دعوية ومجلات تصدر من داخل لندن وأيضًا إصدار كتب وتنظيم محاضرات، ومن خلالها أصدر كتابه الشهير «حكم الشريعة فى قتل المدنيين» بعد حادثة الأقصر، فى ٤٥٠ صفحة، ندد فيه بالحادثة، وخلص فى دراسته إلى عدم جواز قتل المدنيين والسائحين الأجانب، وهو من أصحاب التوجة السلمى داخل الجماعة الإسلامية، ولم تصدر ضده أية أحكام قضائية بعد خروجه من مصر.

عبد الآخر حماد:

أحد عناصر الجماعة الإسلامية من مواليد محافظة أسيوط، سبق اتهامه فى قضية الجهاد الكبرى، هرب إلى أفغانستان عام ١٩٨٧، تنقل بين أفغانستان وباكستان، إلى أن قرر الاستقرار فى ألمانيا قبل عامين، ورفضت السلطات الألمانية السماح له بالدخول، لكن القضاء الألمانى أمر بدخوله البلاد، وقدم طلبًا للجوء السياسى، ولم يعرف له نشاط بارز خلال العامين الأخيرين.

إبراهيم علام:

من مواليد محافظة الغربية، حاصل على ليسانس حقوق، صدر ضده حكم قضائى بالسجن لمدة ٥ سنوات غيابيًا فى قضية اغتيال د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الأسبق، هرب من مصر عام ١٩٩٠ وذهب إلى أفغانستان واستقر بها ٤ سنوات، وبعدها انتقل إلى ألمانيا وحصل على حق اللجوء السياسى ومقيم هناك بصفة نهائية منذ ذلك التاريخ.

على صديق حسنين:

من مواليد محافظة المنيا، هو أحد عناصر الجماعة الإسلامية، لكنه لم يكن قياديًا بارزًا أو كادرًا فيها، تم اعتقاله أكثر من مرة فى مصر، ولم تصدر ضده أية أحكام قضائية غيابية، وليس له نشاط محدد، وبعد وصوله إلى بريطانيا تقدم بطلب للحصول على اللجوء السياسى وبعد رفضه ثلاث مرات تقرر تسليمه إلى مصر فتقدمت محاميته البريطانية بطلب عاجل للسلطات البريطانية المختصة بالهجرة بأن هناك خطرًا على حياته فى حال تسليمه إلى مصر وتوقفت إجراءات الترحيل، وعلى صديق له شقيق معتقل منذ سنوات فى مصر والمعروف أنه من المحامين الإسلاميين البارزين فى مجال حقوق الإنسان والدفاع عن قضايا الجماعات الإسلامية.

أبو صالح المصرى:

صادر ضده حكم غيابى بالسجن لمدة ٢٠٠ سنة فى قضية «العائدون من أفغانستان»، وهو مقيم فى ميلانو بإيطاليا منذ ٦ سنوات، وخلال وجوده فى ميلانو عمل فى مجال الدعوة فى المعهد الثقافى الإسلامى هناك، وتشير المعلومات إلى أنه ترك ميلانو فى أغسطس قبل الماضى بعد التضييق عليه فى إيطاليا وفر إلى أفغانستان، وقد أدرجت أجهزة الأمن المصرية اسمه ضمن قائمة المطلوب القبض عليهم عن طريق الإنتربول الدولى.

محمد إبراهيم أبو ذرى:

من مواليد فاقوس بمحافظة الشرقية، حاصل على بكالوريوس تربية، هرب من مصر عام ١٩٩٥، عندما علم بوجود اسمه ضمن القضية رقم ٧١٨ لسنة ١٩٩٦، المعروفة باسم «العائدون من الخارج»، وتنقل بين اليمن والسودان وأفغانستان واستقر فى السويد قبل ٤ أعوام، لكن لم يحصل على حق اللجوء السياسى وتم ترحيله إلى مصر قبل أكثر من عام تمهيدًا لمحاكمته فى هذه القضية.

محمد إبراهيم الوليدى:

من مواليد محافظة أسيوط، وهو أحد عناصر الجماعة الإسلامية، وسبق اعتقاله أكثر من مرة، لكن لم تصدر أحكام قضائية ضده، وهو ضمن قائمة المطلوبين الذين تردد أن مصر تسلمتهم خلال الفترة الأخيرة.

عبدالفتاح فرغلى:

من مواليد محافظة سوهاج، واتهم بتمويل الجماعة الإسلامية أثناء عمله فى السعودية، بعد أن قام بشراء مطعم خاص هناك، وأرسل أموالاً لتمويل العمليات المختلفة للجماعة فى مصر، ولم يسبق اعتقاله من قبل، ولم يكن من القيادات البارزة من الجماعة قبل خروجه من مصر، وقد تسلمته مصر مؤخرًا من أذربيجان.

الشريف وإسلام:

من الأسماء التى تسملتها مصر مؤخرًا من البوسنة: الشريف حسن وإسلام فرج الله أحمد، وقد حصلا على اللجوء السياسى فى البوسنة، بعد أن قضيا عدة سنوات فى أفغانستان، لكن السلطات البوسنية قامت بتوثيقهما بناء على مذكرة من الإنتربول المصرى، ورغم حكم القضاء البوسنى بإخلاء سبيلهما، إلا أنه تم إلقاء القبض عليهما فور خروجهما من السجن وتم ترحيلهما إلى مصر، مع أنه لم تصدر ضدهما أحكام غيابية فى مصر.

ارتباط بالقاعدة:

ومن بين العناصر الأصولية المصرية الموجودة فى الخارج ولها علاقة بتنظيم القاعدة: السيد فتحى حسن، وسيد أحمد عبدالمقصود، وأحمد محمود أحمد، ومحمد إبراهيم غريبة، وهذه المجموعة صدر ضدها حكم غيابى بالسجن لمدة ١٥ سنة، وزكى عزت زكى، وأحمد عبده، ومحمد ربيع عبدالحليم، وعبدالقادر محمود محمد، وعصام شعيب، ومحمود محمد عبدالمجيد، ومحمد مصطفى سيد أحمد، وهذه المجموعة صادر ضدها حكم غيابى بالسجن لمدة ١٠ سنوات، وعلاء عبدالفنى حسن، وعلاء محمد سرحان، وعبدالمنعم عز الدين، وخليفة بديوى، وهذه المجموعة صادر ضدها أحكام غيابية بالسجن لمدة ٧ سنوات، وأسامة حسن أحمد، وعصام محمد خليل، وربيع عبدالله محمد، وهذه المجموعة صادر ضدها حكم غيابى بالسجن لمدة ٥ سنوات، ومنصور غازى، وأحمد سعد أحمد، وحسين أحمد حسين. وهذه المجموعة صادر ضدها حكم غيابى بالسجن لمدة ٣ سنوات، ومحمود محمد البكرى وشهرته «عصام البكرى» المتهم رقم ١٨٣ فى قضية الجهاد الكبرى، وهذه الأحكام صدرت ضدهم جميعًا فى قضية «العائدون من أفغانستان» باستثناء عصام البكرى، خاصة أنهم لم يكونوا العناصر القيادية أو المعروفة قبل هروبهم من مصر، وهناك مجموعة أخرى هربت من مصر قبل اعتقالهم فى قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١ وتردد أن بعضهم انضم إلى د. أيمن الظواهرى فى الخارج وهم: السيد إمام عبدالعزيز الشريف، وعبدالهادى التونسى، وشعبان

عبدالعاطى عبداللطيف، وخليل السيد السواح الدشو، ومحمد سعد زغلول، وأحمد السيد على حرب، ويحيى محمد عبد المولى، وقد تنقلوا بين اليمن والسودان وباكستان وأفغانستان، ولم يظهر لهم مكان محدد حتى الآن.

ومن ضمن العناصر «الراديكالية» المصرية الهاربة فى الخارج وظهروا على قائمة المطالبة الأمريكية بتهمة الاشتراك فى تفجير سفارتى أمريكا فى نيروبى ودار السلام وهم: محسن موسى متولى عطوى وكنيته «عبدالرحمن» وعبدالله أحمد عبد الله وكنيته «أبو محمد المصرى»، وأحمد محمد فهد وكنيته «شعيب»، ومصطفى محمد فاضل وكنيته «أبو جاد النوبى».

والمعروف أن هذه العناصر نجحت فى تغيير أسمائها بعد هروبها من مصر وحصلت على جوازات سفر بأسمائها الجديدة، مما صعب من مهمة تعقبها والقبض عليها، ويجعلها فى نفس الوقت من العناصر النائمة الجاهزة للانفجار فى أى لحظة!!

ثلاثة سيناريوهات تنتظر الأفغان العرب:

ما هو مستقبل الأفغان العرب فى تنظيم القاعدة وخارجه بعد انهيار حكم حركة طالبان فى أفغانستان؟ وهل هناك طابور خامس فى طالبان يقوم بالإرشاد عن الأفغان العرب ليتم أسرهم؟ وهل كان تنظيم القاعدة أهم أسباب سقوط طالبان بتوريطها فى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد؟ وهل سيتم تسليم من تبقى منهم لدولهم لمحاكمتهم؟

تساؤلات عديدة طرحت نفسها بقوة على الساحة السياسية المصرية والعربية،،نحاول الإجابة عليها من خلال بعض المتخصصين فى الحركات الإسلامية الأصولية.

يقول منتصر الزيات محامى الجماعات الأصولية المصرية: مستقبل الأفغان العرب فى أفغانستان يحيطه الغموض بعد طالبان وانحسارها فى بعض المناطق الجنوبية، خصوصًا بعد أن ترامت الأنباء عن مصرع عدد من القيادات، سواء فى تنظيم القاعدة أو تنظيم الجهاد، ووقوع عدد منهم فى الأسر، وأعتقد أن قدرة حركة طالبان على إدارة حرب العصابات بشكل جيد واتخاذها مناطق آمنة فى الجبال، قد يحفظ توازن الأفغان العرب أو من تبقى منهم، خاصة القيادات الثقيلة، ويمكنهم من الفرار تجنبًا لتعقب القوات الأمريكية أو تحالف الشمال.

ويوضح أن الأفغان العرب كحالة مجتمعية كانت لها أسباب ساعدت على وجودها وانتشارها، وبقاء هذه الأسباب قد يعيد هذه الظاهرة مرة أخرى، وتتوالد أجيال جديدة تتبنى فقه الأفغان العرب وتحتفظ بمشاعر أشد كرهًا، سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو لمجتمعاتها الشرقية على سواء أو حكوماتها الإقليمية، فالأفغان العرب وما مثلوه طوال العقد

الماضى والجدل الذى أثاروه فى العمليات والقضايا خصوصًا قضية فلسطين، نموذج قابل للتكرار فى حالة بقاء هذه الأسباب دون حل.

والأفغان العرب حينما ضيق عليهم فى بلادهم فروا إلى أفغانستان، وحينما ضيق عليهم فى أفغانستان خلال الفترة من عامى ٩٢ - ١٩٩٥ فروا إلى بلدان أخرى، ووارد جدًا أن يتسللوا إلى بعض البلدان القريبة بشكل فردى حتى تتهيأ الفرصة مرة أخرى للتجمع ومعاودة الكرة من جديد.

الطابور الخامس لطالبان:

وما تعليقك على المعلومات التى تتردد حول تسليم الأفغان العرب إلى دولهم عبر باكستان؟

- من أهم المخاوف التى تحيط بمستقبل الأفغان العرب ما تردد عن تجميعهم فى وادى «بنشير» الذى كان يتزعمه أحمد شاه مسعود فى السابق، وأصبحت تسيطر عليه الآن القوات الأمريكية، حيث تؤكد المعلومات الواردة أنه يتم نقل الأفغان العرب إلى سجن فى هذه المنطقة وخضوعهم لتحقيقات من قبل الحكومة الجديدة ثم يتم توزيعهم على مراحل إلى الولايات المتحدة والباقى إلى إسلام أباد كمحطة ترانزيت وترحيلهم حسب جنسياتهم إلى بلدانهم لمحاكمتهم، مع وجود نص عقابى فى مصر تحديدًا قد يجرى تطبيقه «أنهم قد التحقوا ضمن قوات أجنبية»، وبالتالى يمكن محاكمتهم أمام القضاء العسكرى، بالإضافة إلى أن بعضهم قد صدرت ضدهم أحكام سابقة وسيعودون لتنفيذها.

وما صحة ما تردد بشأن وجود طابور خامس فى حركة طالبان يقوم بالإرشاد عن الأفغان العرب ليتم أسرهم وتصفية أعداد كبيرة منهم؟

- الاستسلام المباغت لحركة طالبان بعد أكثر من شهر من الصمود، أثار مخاوف عديدة على حياة الأفغان العرب هناك، خاصة مع الأنباء التى تلاحقت عن مصرع محمد عاطف «أبو حفص المصرى» ثم نصر فهمى نصر وطارق أنور وهم من القيادات البارزة فى تنظيم القاعدة، وأيضًا وقوع عدد آخر من القيادات فى الأسر، والمعلومات التى تناثرت حول خيانة بعض قوات طالبان فى كابول ومزار الشريف، كل ذلك يؤكد الشكوك القوية حول وجود طابور خامس فى طالبان يعمل على خيانة الأفغان العرب ويعمل على تسليمهم أو قتلهم، خصوصًا مع قيام القوات الأمريكية بقصف وتدمير المنازل والمبانى التى يرجح أن الأفغان العرب موجودون فيها، كما توجد علامات استفهام كثيرة حول الطريقة التى تمت بها انسحاب قوات طالبان من العواصم والمدن الرئيسية دون الأفغان العرب، حيث تم تبليغ تعليمات الانسحاب إلى جنود طالبان دون أن يتمكن الأفغان العرب من العلم بها، وبالتالى مواكبة حركة الانسحاب، هذه

المعلومات إذا تضافرت مع بعضها وقد وردت إلينا من مصادر متعددة، تلقى بظلال من الشكوك حول صحة هذه المعلومات، بأن هناك طابورًا خامسًا فى حركة طالبان يوشى بالعرب ويعمل على قتلهم أو أسرهم.

التخلص من الأفغان العرب:

ويضيف د. رفعت سيد أحمد مدير مركز يافا للدراسات والأبحاث والباحث المتخصص فى الحركة الأصولية الإسلامية أنه لا بد وأن نعرف أولا ما هو حجم هؤلاء الأفغان العرب ونوعية جنسياتهم، حتى يمكننا الحكم عليهم وعلى مستقبلهم بشكل صحيح، فإذا ما ثبت - كما تقول وكالات الأنباء - أن عددهم يصل إلى عشرة آلاف وفى رواية أخرى ثلاثة آلاف، فإننا أمام متوسط فى حدود ستة آلاف مقاتل عربى، ولذلك أتوقع ثلاثة سيناريوهات لهذا المستقبل:

أولا: أن يكون جزء كبير منهم قد غادر أفغانستان، بعد الهزائم المتتالية لحركة طالبان، إلى البلاد المجاورة التى تمثل ملاذًا آمنًا نسبيًا بالنسبة لهم مثل: القبائل الباكستانية أو الشيشانية أو المناطق الإسلامية فى الصين، وهنا يتوقع أن يكون أسامة بن لادن ود. أيمن الظواهرى وغيرهم من قادة تنظيم القاعدة قد ذهبوا إلى هذه البلاد.

ثانيًا: أن يكونوا قد قضوا نحبهم أو جزء كبير منهم نتيجة للقذف الوحشى وعمليات الانتقام منهم على أيدى القوات الأمريكية والبريطانية، والتى واكبت الأحداث الأخيرة، خاصة وأنه قد كشف عن أربعمائة جثة فى مزار الشريف وستمائة أسير تم ذبحهم فى أحد المعتقلات على أيدى القوات الشمالية بناء على أوامر أمريكية بذلك، مما يعنى أن عمليات الانتقام يمكن أن تكون قد طالت أعدادًا كبيرة منهم فى هذه المعركة.

ثالثًا: أن تبقى بعض المعارك، كما هو الحال الآن.

وأيًا كان الاحتمال الصحيح الذى حدث بالفعل، وأنا شخصيًا أرشح السيناريوهات الثلاثة معًا، وعلى ذلك فإن مستقبل الأفغان العرب سيؤول إلى حالة من ثلاث: إما الشتات فى البلاد الإسلامية فى آسيا الوسطى، أو الأسر، أو التسليم لبلادهم ومحاكمتهم وإعدامهم فى النهاية، أما احتمالات هروبهم إلى اليمن أو السودان أو إيران، فهذه صعبة التحقق فى ظل الظروف الحالية، وإذا ما نجحوا فى الهروب إليها فسيتم تسليمهم إلى بلادهم لمحاكمتهم، ومن هنا أقول إن مستقبلهم مظلم، وإن كنت أتوقع بعد هذه المعاناة التى تعرضوا لها أن يقوموا بعمليات انتقام شرسة ممن تبقى منهم على قيد الحياة، أو من تلاميذهم فى الجماعات الأصولية الجديدة، وذلك مثل ما حدث مع سيد قطب، فبعد إعدامه ظهرت جماعات وتيارات أصولية قامت باغتيال الرئيس السادات، فإعدام سيد قطب ساعد على ظهور الجماعة الإسلامية

والجهاد وصالح سرية، وشكرى مصطفى وغيرهم، ومن هنا أعتقد أن إعدام أسامة بن لادن والظواهرى يمكن أن يولد جماعات أخرى تسعى للانتقام بعد أربع أو خمس سنوات، ممن قتلوا أو ساعدوا فى قتل قيادتهم التاريخية.

وأكد الكاتب الإسلامى جمال سلطان وكيل مؤسس حزب الإصلاح «تحت التأسيس» أن مستقبل الأفغان العرب وتنظيم القاعدة فى أفغانستان يحيطه الغموض بدرجة كبيرة، خاصة أن المعلومات المتوافرة عن حجم هذا التنظيم وقدراته المتاحة ليست واضحة أو معروفة، وبالتالى لا يمكن التنبؤ بمستقبل التنظيم أو هؤلاء العرب خلال الفترة القريبة المقبلة، خصوصًا أن هناك غموضًا فى الموقف الإجمالى فى أفغانستان، ولا يعرف على وجه الدقة ما هى موازين القوى الحقيقية على الأراضى الأفغانية، وهل كان انسحاب طالبان استراتيجيًا أو انكسارًا، إضافة إلى أن هناك اعترافات من مصادر غربية تؤكد أن الوضع فى أفغانستان غامض.

القاعدة أسقطت طالبان:

أما عن التساؤل بأن تنظيم القاعدة كان أهم أسباب سقوط طالبان بتوريطها فى مواجهة من جانب واحد، قال سلطان: هذا الأمر لا يمكن الجزم فيه، خاصة فى ظل وجود تقارير صحفية أوردتها صحيفة «أورزيرفر» البريطانية، أكدت أن قرار ضرب طالبان وتصفيتها فى أفغانستان صدر منذ مايو، أى قبل أحداث سبتمبر بثلاثة أشهر، وحتى هذه اللحظة لم يتبين بالقطع إذا ما كان تنظيم القاعدة هو الذى كان وراء أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحدة أم لا؟، وفى الوقت الذى تقول فيه الولايات المتحدة الأمريكية إنها تضرب أفغانستان وطالبان لأنها تحتضن تنظيم القاعدة المتورط فى الأحداث الإرهابية الأخيرة، لم تقدم دليلاً واحدًا على أن القاعدة متورطة فى أى عمل من هذه الأعمال التخريبية أو المدمرة.

وأشار سلطان إلى أن هناك آراء لكثير من المحللين السياسيين عربًا وغربيين تؤكد أن مسألة تنظيم القاعدة وبن لادن ما هى إلا ذريعة من أجل تحقيق أمريكا لأهدافها القديمة، بإيجاد مناطق نفوذ قوية ومستقرة لها فى منطقة آسيا الوسطى والاقتراب أكثر من نفط بحر قزوين، وبالتالى لا يمكن الجزم وبشكل حاسم بأن الأمرين مرتبطان، ولكن ربما كان وجود القاعدة جزءًا من المشكلة، إنما فى تقديرى أن الأهداف الأمريكية أسبق من ذلك، كما أنها أشمل من مجرد قتل بن لادن وتصفية طالبان.